

"صندوق سوينغ"

صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية يتمتع بإجراء مخفف

تحتوي هذه الوثيقة على معلومات هامة يجب قرائتها بتمعن قبل الاكتتاب في أي استثمار.

توضع هذه النشرة على ذمة العموم ويقع تسليمها مسبقا قبل أي اكتتاب

الباعثون

المتصرّف

قبضة للاستثمار و الشراكه

10 مكرر نهج محمود الماطري متىال فيل 1002 - تونس

المودع لديه

بنك الأمان

شارع محمد الخامس - 1002 تونس

تحذير

- 1 إن الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية "سوينغ"
- أ يتمتع بإجراء مخفف
- ب موضوع نشرة إصدار مخففة

ج- يخضع إلى قواعد تصرف خاصة و هو مخصص:

- للمستثمرين الحذرین كما تم تعريفهم بالتشريع الجاري به العمل،
- المسيرين أو الأجراء أو الأشخاص الطبيعيين العاملين لحساب شركة التصرف في الصناديق (قبضة) ولشركة التصرف نفسها (قبضة)،
- 2- تخصص حصة (ا) عند الإكتتاب، الإنقاء أو التقوية للمستثمرين الحذرین كما تم تعريفهم بالتشريع الجاري به العمل.
- 3- تخصص حصة (ب) عند الإكتتاب، الإنقاء أو التقوية للمسيرين أو الأجراء أو الأشخاص الطبيعيين العاملين لحساب شركة التصرف في الصناديق (قبضة) ولشركة التصرف نفسها (قبضة).
- 4- لا يمكن لكل من اكتتب أو أقتنا حصة (ا) أن يفوت فيها إلا لمستثمرين يستجيبون للشروط السابق ذكرها.
- 5- لا يمكن لكل من اكتتب أو أقتنا حصة (ب) أن يفوت فيها إلا للمسيرين أو الأجراء أو الأشخاص الطبيعيين العاملين لحساب شركة التصرف في الصناديق (قبضة) ولشركة التصرف نفسها (قبضة).
- 6- تذكر هيئة السوق المالية المكتتبين بالمخاطر الخاصة المتعلقة بالصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.
- 7- تذكر هيئة السوق المالية المكتتبين بأن قيمة تصفيية الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق المساعدة على الانطلاق يمكن أن لا تعكس، بشكل أو بأخر، حجم الأصول في المحفظة على مدة حياة الصندوق ويمكن أن لا تأخذ بعين الاعتبار التطور الممكن لقيمتها.
- 8- كما تذكر هيئة السوق المالية العموم بخطر تركيز الاستثمارات في مجموعة موحدة، و الذي من شأنه أن يرفع في المخاطر التي تتمثل خاصة في أفاق التطور و سيولة محفظة الصندوق.

الفهرس

- .1 تقديم الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية
- .2 الخصائص المالية
- 1.2 توجيهات التوظيف
- 2.2 إعادة شراء الحصص بمبادرة من مالكي الحصص
- 2.3 تخصيص النتائج:توزيع الأرباح
- 2.4 النظام الجبائي
- .3 إرشادات تتعلق بالمتصرف والمودع لديه
 - 3.1 المتصرف
 - 3.2 المودع لديه
 - 3.3 مراقب الحسابات
 - 3.4 لجنة المتابعة
 - 3.5 لجنة الاستثمار
4. المصارييف المرتبطة بسير الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية والإعلام الدوري.
 - 4.1 عمولة شركة للتصرف
 - 4.2 مصاريف جدوى الاستثمار ونفقات العناية الواجبة
 - 4.3 عمولة المودع لديه
 - 4.4 عمولة مراقب الحسابات
 - 4.5 السنة المالية
 - 4.6 الإعلام الدوري
- .5 المسؤولون عن هذه النشرة
 - 5.1 شهادات المسؤول عن النشرة
 - 5.2 سياسة الإعلام



1- تقديم الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية

الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية سوينغ

التسمية

"صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية"

الصيغة القانونية

صندوق سوينغ هو صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية يتمثل غرضه في المساهمة لحساب حاملي الحصص و بهدف إعادة إحالتها أو التفويت فيها في تعزيز فرص الاستثمار و تدعيم الأموال الذاتية للشركات.

موضوع الصندوق

تنتمل أهم النصوص المنطبقة على نشاط الصندوق في:

أهم النصوص المنطبقة

- القانون عدد 92 المؤرخ في 2 أكتوبر 1988 و المتعلق بشركات الاستثمار، كما تم تقييده و تكميله بالنصوص اللاحقة و خاصة بالقانون عدد 87 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 و الأمر عدد 99 لسنة 2011 المؤرخ في 21 أكتوبر و المتعلق بمراجعة تشريع شركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطر و الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية و تسهيل شروط التدخلات.

مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي المحدثة بمقتضى القانون عدد 38 لسنة 2001

-

- قرار وزير المالية الصادر بتاريخ 27 مارس 1996 و المحدد لنسب و طرق تحصيل العمولات الراجعة لهيئة السوق المالية و بورصة الأوراق المالية بعنوان عمليات اصدار السندات و المعاملات و العمليات الأخرى المتعلقة بالبورصة، كما تم تضمينه بالنصوص اللاحقة.
- القانون عدد 105 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 و المتعلق ببعث الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال التنمية للتنمية.
- القانون عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 و المتعلق بقانون المالية بالنسبة لسنة 2006 الضابط للنظام الجبائي للصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية
- الأمر عدد 381 لسنة 2006 المؤرخ في فيفري 2006 و المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 مكرر من مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي المحدثة بمقتضى القانون 83 لسنة 2001 و المؤرخ في 24 جويلية 2001 كما تم إتمامه بالقانون عدد 105 لسنة 2005 و المتعلق ببعث الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.
- القانون عدد 77 لسنة 2008 المؤرخ في 22 ديسمبر 2008 و المتعلق بقانون المالية بالنسبة لسنة 2009: تكثيف الأحكام المتعلقة بالامتيازات الجبائية المنوحة للمستثمرين من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطر مع التشريع المحدث لها.

- القانون عدد 78 لسنة 2008 المؤرخ في 22 ديسمبر 2008 و المتعلق بتعديل التشريع المتعلق بشركات الاستثمار ذات رأس مال مخاطر و الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية و توسيع نطاق تدخلاتها.

قانون عدد 71 لسنة 2009 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009 و المتعلق بقانون المالية لسنة 2010: عقلنة الامتيازات الجبائية بعنوان عمليات إعادة الاستثمار.

- ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية و بالصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير.

- مرسوم عدد 100 لسنة 2011 متعلق بملائمة الامتيازات الجبائية المتعلقة بإعادة الاستثمار في رأس مال تنمية مع مجال تدخلات شركات الاستثمار في رأس مال تنمية و الصناديق المشتركة للاستثمار في رأس مال تنمية

- الأمر عدد 2945 لسنة 2012 مؤرخ في 27 نوفمبر 2012 و المتعلق بتطبيق أحكام الفصل 23



من القانون عدد 92 لسنة 1988 المتعلق بشركات الاستثمار والفصل 22 (خامسا) من مجلة
مؤسسات التوظيف الجماعي

50025000 دينار موزعة على 50000 حصة (أ) قيمة الحصة الواحدة 1000 دينار لكل منها و 250
حصة (ب) قيمة الحصة الواحدة 100 دينارا لكل منها .

مبلغ الصندوق

قرار عدد 6 - 2013 بتاريخ 14/02/2013

مرجع الترخي

تاريخ أول تسليم قيم الحصص

تاريخ التكوين

10 سنوات، ويمكن التمديد فيها بفترتين، مدة الفترة الواحدة سنة

مدة الصندوق

تم بعث صندوق "سوينغ" بمبادرة مشتركة من المتصرف "شركة قبسة للاستثمار و الشراكة" مقرها 10
مكرر نهج محمود الماطري ميتيال فيل 1002 المنزه تونس و من المودع لديه بنك الأمان مقره شارع
محمد الخامس 1002 تونس.

البائعون

شركة قبسة للاستثمار و الشراكة

المتصرف

بنك الأمان

المودع لديه

KPMG TUNISIE شركة ك.ب.م.ج تونس

مراقب الحسابات

يقع احتساب قيمة التصفية في 31 ديسمبر من كل سنة مالية

دورية احتساب قيمة التصفية

بداية من تاريخ وضع نشرة الإصدار المؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية على ذمة العموم

تاريخ فتح الاكتتابات



الخصائص المالية

.2

2.1 توجهات التوظيف

إستراتيجية الصندوق:

ينتun على الصندوق في أجل أقصاه موالي السنين المواليتين لسنة دفع الحصص، استعمال 80 % على الأقل من موجوداتها في شركات متنسبة بالبلاد التونسية و غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس باستثناء تلك الناشطة في القطاع العقاري المتعلق بالسكن. تؤخذ كذلك بعض الاعتبار لاحتساب نسبة 80 % الأسهم جديدة الإصدار في السوق البديلة لبورصة الأوراق المالية بتونس و ذلك في حدود 30 % من النسبة المذكورة.

في صورة إدراج أسهم يساهم فيها الصندوق بالسوق الرئيسية ببورصة الأوراق المالية بتونس، يتواصل أخذها بعض الاعتبار لاحتساب نسبة الاستعمال المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات من تاريخ الإدراج.

يمكن للصندوق أن يتدخل عن طريق اكتتاب أو اقتناة سندات المساهمة أو رقاع قبلة للتحويل إلى أسهم وبصفة عاملة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية طبقاً للتشريع الجاري به العمل كما يمكنها أن تسدل تسيقات في شكل حساب جار للشركاء حسب الشروط المضبوطة بالتشريع الجاري به العمل.

يسنتم "صندوق سوينغ" على الأقل 65 % من رأس المال المكتتب و المحرر في:

- الشركات القابلة للانفصال بالامتيازات المتعلقة بمناطق التنمية، التي تم تحديدها في الفصول 23 و 24 من مجلة التشجيع على الاستثمارات.
- المشاريع التي تم بعثها في إطار المؤسسات الصغرى و المتوسطة كما تم تعريفها في مجلة التشجيع على الاستثمار.
- المشاريع التي تم بعثها من قبل المستثمرين الجدد كما تم تعريفها في مجلة التشجيع على الاستثمار.
- المؤسسات التي قامت ببعثة مشاريع مكنت من النهوض و التحكم في الطاقة و التجديد في كل القطاعات الاقتصادية المنصوص عليها في مجلة التشجيع على الاستثمار أو في النشاطات القابلة لتدخل نظام التشجيع على التجديد في ميادين التكنولوجيا المعلوماتية.
- الشركات المنتفعه بالامتيازات المتعلقة بعمليات التحويل وذلك بعنوان إعادة استثمار المرابيح و العائدات دون الحاجة إلى تطبيق عملية إصدار جديدة للأسماء.
- الشركات موضوع عمليات إعادة التأهيل في إطار برنامج إعادة التأهيل المصدق عليه من قبل المجلس المكلف بهذا البرنامج.
- الشركات التي تواجه صعوبات اقتصادية و المنتفعه بالامتيازات المتعلقة بعمليات التحويل وذلك بعنوان إعادة استثمار المرابيح و العائدات دون الحاجة إلى تطبيق عملية إصدار جديدة للأسماء.

أما بالنسبة للجزء من الموجودات الذي لم يتم استثماره في الشركات الغير مدرجة باليورصة سيتم توظيفه في سوق القيم المسعرة باليورصة (أسهم ورقاع وسندات خزينة) او في حصن مؤسسات التوظيف الجماعي.

تتم هذه الاستثمارات على معدل فترات تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات.

يتوجه "صندوق سوينغ" للقطاعات التي تخضع لأحكام مجلة التشجيع على الاستثمار، ذكر منها:

- الفلاحة و الصيد البحري
- الصناعات التحويلية
- الأشغال العمومية
- السياحة
- الصناعات التقليدية



-	النقل
-	التربية و التعليم
-	الإنتاج و الصناعات الثقافية
-	التشييط الموجه للشباب و تأطير الطفولة
-	الصحة
-	حماية البيئة
-	البعد العقاري
-	نشاطات أخرى و خدمات غير مالية.

كما يستثمر "صندوق سوينغ" على أقصى تقدير 15 % من المبلغ المكتتب في شركة واحدة. و تكون قيمة الاستثمار الفردي في شركة واحدة بين 1000000 و 7500000 دينارا.

2.2 إعادة شراء الحصص بمبادرة من مالكي الحصص

لا يمكن لمالكي الحصص طلب استرجاع حصصهم طيلة حياة الصندوق.

2.3 تخصيص النتائج: توزيع الأرباح

سيتم توزيع المبالغ القابلة للتوزيع على مالكي الحصص.

يتم أيضاً توزيع "عمولة نجاح" إذا حق الصندوق مردودية سنوية تفوق 8 %، على أن يتم احتساب هذه العمولة بعد تسديد المصارييف و الالتزامات المناطقة بعهدة الصندوق بمقدار 20% من الفارق بين المردودية المحققة و 8%(متوسط المردودية السنوية) و يتم صرف العمولة عند نهاية مدة الصندوق.

2.4 النظام الجبائي

يضبط المرسوم عدد 100 لسنة 2011 و المتعلق بالإمتيازات الجبائية التي يتمتع بها الحاملون لحصص الصندوق.

كما يضبط المرسوم عدد 100 لسنة 2011 شروط الانتفاع بالإمتيازات الآنف ذكرها و تبعات عدم احترام شروط الانتفاع.

3. ارشادات تتعلق بالمتصرف والمودع لديه

3.1 المتصرف

توكيل مهمة التصرف في "صندوق سوينغ" إلى شركة قيسة للاستثمار و الشراكة. و تشمل مهمة التصرف في الصندوق، على سبيل الذكر لا الحصر، العمليات التالية:

1. تعريف الاستثمارات و إنجازها و إنهائها.
2. مراقبة المساهمات و تمثيل "صندوق سوينغ" في مجالس الإدارة و الجلسات العامة للشركات المستثمر فيها.
3. كل المهام الخاصة بالتصرف اليومي للصندوق (الإدارية و التجارية و المحاسبية و المالية).

3.2 المودع لديه

إثر اتفاقية مبرمة بين شركة قيسة للاستثمار و الشراكة و بنك الأمان، يضطلع بنك الأمان بمهمة المودع لديه الحصري لسنادات وأموال "صندوق سوينغ". و يضطلع المودع لديه، بمهام التالية:



- ضمان الحفاظ على موجودات "صندوق سوينغ" و فتح حساب جاري و حساب سندات باسم الصندوق. كما يراقب البنك مدى تطابق السيولة الموجودة بالصندوق و السندات المكتتبة مع حسابات مالكي الحصص.
- مراقبة السيولة الموجودة و ذلك عن طريق إجراء فحص شامل للموجودات المملوكة حسب القيمة و ذلك بمساعدة الوثائق التي تثبت ذلك.
- القيام بجرد للسندات و تسجيلها في الحسابات الجارية أو حسابات السندات.
- ضمان مدى تطابق القرارات الصادرة عن المتصرف و ذلك عن طريق فحص احترام قواعد الاستثمار القانونية، تحديد قيمة التصفية و أيضاً احترام القواعد المتعلقة بالبالغ الدنيا و القصوى لموجودات "صندوق سوينغ"
- مراقبة التنظيم و الإجراءات المحاسبية الخاصة "صندوق سوينغ"
- مراقبة عملية جرد موجودات "صندوق سوينغ" و تسليم شهادة جرد قوائم سندات الصندوق عند غلق كل سنة محاسبية.
- وفي إطار اضطلاعه بمهمة المراقبة والتدقيق، وفي صورة وجود إخلالات، يتعين على المودع لديه المطالبة بتسوية الإخلالات و في هذا الصدد يتم توجيه إنذار إلى المتصرف إذا ما ثبت أن طلب التسوية لم يتم الرد عليه في أجل أقصاه عشرة أيام عمل بالبورصة.
- وفي كل الحالات على المودع لديه أن يقوم بإشعار هيئة السوق المالية بذلك، و إشعار مراقب حسابات الصندوق.

3.3 مراقب الحسابات

- يتم تعين مراقب حسابات لمدة ثلاثة (3) سنوات من قبل مجلس إدارة الشركة التي تضطلع بدور المتصرف.
- يقوم مراقب الحسابات في إطار المهام الموكلة إليه بالقيام بعمليات المراقبة المنصوص عليها قانونياً و خاصة إثبات صدق و دقة الحسابات و التوضيحات ذات الطبيعة المحاسبية الواردة في تقارير التصرف كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- و عند انتهاء مهامه، على مراقب الحسابات إعلام هيئة السوق المالية و شركة التصرف و المودع لديه بكل المخالفات و الأخطاء التي اعترضته خلال القيام بمهامه.

3.4 لجنة المتابعة

تتركب هذه اللجنة من:

- حاملي الحصص و الراغبين في المشاركة في اللجنة و الذين يملكون على الأقل 10% من الحصص.
- ممثلين على الأقل (2) لشركة التصرف منهم رئيس مجلس إدارة شركة التصرف.
- تجتمع لجنة المتابعة إثر دعوة المتصرف بواسطة إشعار مسبقاً 15 يوماً عن طريق البريد الإلكتروني مع الإشعار بالوصول بواسطة الفاكس مرتين سنوياً على الأقل.

وتقدر الإشارة إلى أن 10% من حاملي حصص "أ" يمكن أن يجتمعوا و يحصلوا على مقعد في لجنة المتابعة و يجب عليهم لذلك تعين ممثل عنهم و إعلام شركة التصرف (قبسية) كتابياً.

يناط بعهدة لجنة المتابعة مراقبة تطور "صندوق سوينغ" واحترام إستراتيجية الاستثمار وله دور تقرير المسائل المتعلقة بسير الصندوق (مثلاً في حال ورود تضارب في المصالح أو في حال تقرير استثناءات تخص إستراتيجية الاستثمار أو حجم الاستثمار و بصفة عامة كل ميدان منصوص عليه في النظام الداخلي).

يتم إعلام هيئة السوق المالية بكل تغيير طارئ على تركيبة الهيئة.

3.5 لجنة الاستثمار

ت تكون لجنة الاستثمار من 4 أعضاء على الأقل



- المدير العام لشركة التصرف
- خبير (أو خبراء) مستقل معين من طرف شركة التصرف
- ممثل عن كل مكتب بحوزته أكثر من 10% من حصص "أ" و الراغب في المشاركة في هذه اللجنة.
- تجتمع لجنة الاستثمار عند توفر ملفات للفحص.

تولى لجنة الاستثمار فحص ملف الاستثمار "أ" و التقويم في الاستثمارات و تقرير تنفيذ الاستثمارات المزمع إنجازها.

4. المصاري夫 المرتبطة بسير الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية والإعلام الدورى

4.1 عمولة شركة التصرف

- يتناقضى المتصرف طيلة مدة الصندوق مكافأة تصرف ساداسيا و مقدما (مسبقا) تساوى:
- 1.5 % خالية من الأداء سنويا من المبالغ المكتسبة غير المستمرة
 - 2 % خالية من الأداء سنويا من المبالغ المستثمرة المطروح منها الخسائر النهائية و الخاصة بالاستثمارات (في حال حصولها)
 - ومن القيمة الاسمية للبالغ المسددة للمكتبين
 - تكون كل مكافأة مسندة للمتصرف بعنوان هذا الفصل مخصصة نهائيا لفائدته.

4.2 مصاريف دراسات جدوى الاستثمارات و نفقات العناية الواجبة

يتتحمل الصندوق نفقات دراسات جدوى الاستثمارات و العناية الواجبة التي لا تدخل في إطار المهام المنطة بعهدة المتصرف المطلوبة من لجنة الاستثمار وحد 50000 دينار كمبلغ أقصى لهذه النفقات.

4.3 عمولة المودع لديه

تساوي عمولة المودع لديه 0.1 % سنويا من مبلغ الأصل الصافى للصندوق الذي تم تقييمه بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة مع حد أدنى مساوا 10000 دينار (حال من الأداء) و حد أقصى مساوا 12000 دينار (حال من الأداء).

و تسدد هذه العمولة مسبقا عند بداية كل ساداسية.

4.4 عمولة مراقب الحسابات

يدفع "صندوق سوينغ" عمولة لمراقب الحسابات بعنوان أتعابه و ذلك حسب جدول الاتصال المخصصة لمراقبى الحسابات و يتتحمل الصندوق مباشرة هذه العمولة بالإضافة إلى عمولة شركة التصرف.

4.5 السنة المالية

تبدأ السنة المالية الأولى للصندوق بداية من تاريخ تأسيسه لتنتهي في 31 ديسمبر من نفس سنة التأسيس اثر ذلك تصبح السنة المالية أثني عشر شهرا. و تبدأ من غرة جانفي لكل سنة و تنتهي في 31 ديسمبر. كما تنتهي السنة المالية الأخيرة للصندوق عند تصفيفه.

4.6 الإعلام الدورى

عند نهاية كل سنة مالية، تقوم شركة التصرف بإعداد الموازنة و حساب النتيجة و حساب تغير الأصول والمذكرات الخاصة بالقواعد المالية للصندوق. كما تقوم بإعداد تقرير حول التصرف في الصندوق خلال السنة المالية المنقضية و الذي يحتوي خاصية على:

- تقرير حول تعديل سياسة الاستثمار و الإحالة الخاصة بالصندوق.
- تقرير حول مختلف تسميات ممثلي شركة التصرف في الشركات التي تمت فيها المساهمة.
- تقرير حول تغيير طرق التقىم.

يتم وضع القواعد المالية و تقرير مراقب الحسابات و تقرير المتصرف على نمأة مالكي الحصص وذلك في المقر الاجتماعي لشركة التصرف في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بداية من تاريخ غلق السنة المالية. كما يتم إيداع نسخة من هذه الوثائق لدى هيئة السوق المالية. و ترسل نسخة أخرى لكل مالك حصص قام بطلبها.

يقوم مراقب الحسابات بمراجعة كل الوثائق المذكورة أعلاه.



و يتم مد هيئة السوق المالية بقيمة التصفية يوم احتسابها حسب الوسائل المضبوطة من طرف الهيئة.

5. المسؤولون عن هذه النشرة

السيد أنيس المنجية

المدير العام لشركة قبسة للاستثمار و الشراكة
الهاتف: 71.143.800 / الفاكس: 71.891.678

السيد أحمد الكرم
رئيس هيئة الإدارة الجماعية لبنك الأمان
الهاتف: 71.148.804 / الفاكس: 71.833.517

5.1 شهادات المسؤول عن النشرة:

"حسب علمنا فإن المعلومات الواردة بهذه النشرة مطابقة للواقع. (التراتيب الجاري بها العمل و النظام الداخلي للصندوق): وهي تتضمن جميع المعلومات الضرورية الموجة للمستثمرين حتى يتسرى لهم الوقف على خصائص الصندوق والمتصرف فيه والمودع لديه والموزع التابع له وخصائصه المالية وكذلك على الحقوق المرتبطة بالسندات المعروضة و الحقوق التابعة لها. ولا تتضمن هذه المعلومات أي سهو من شأنه أن يغير من مداها".

بنك الأمان

شركة قبسة للاستثمار و الشراكة

المودع لديه

المدير العام

رئيس هيئة الإدارة الجماعية لبنك الأمان

السيد أنيس المنجية

السيد أحمد الكرم

المدير العام



5.2

السيد أنيس المنجية

المدير العام

شركة قبسة للاستثمار و الشراكة

10 مكرر نهج محمود الماطري متىال فيل 1002 - تونس

الهاتف: 71.143.800 / الفاكس: 71.891.678

يتم الإعلان عن قيمة التصفية لكل مالكي الحصص بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالاستلام.

كما يجب وضع هذه النشرة و النظام الداخلي على ذمة العموم عند الاكتتاب.

إن النظام الداخلي للصندوق والوثائق الدورية الحديثة متوفرة لدى شركة قبسة مقرها 10 مكرر نهج محمود الماطري متىال فيل 1002 - تونس.

١٣ - هيئة السوق المالية
تأشيره عدد بتاريخ 1.4.2013
منتخب لأحكام الفصل 2 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المลง في 14 نوفمبر 1994
رئيس هيئة السوق المالية

الإمضاء صالح الصاير

